



النفقة الزوجية في الشريعة الإسلامية

أ.د. صباح خضر أحمد عبدالحفي

أستاذ مساعد بمعهد إسلام المعرفة
جامعة الجزيرة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الفقهية إلى تأصيل النفقة الزوجية التي هي صرف المال على الزوجة ، وتشمل هذه النفقة الطعام والكسوة والمسكن والعلاج وكل ما تقوم به الحياة حسب العرف ، ولأجل ذلك تختلف هذه النفقة باختلاف التقاليد والأعراف في البلدان المتعددة ، وقد بين البحث الحكمة من وجوب هذه النفقة على الأزواج وشروط وجوبها وكيفية تقديرها في حالات الزوج المختلفة إيسارا وإعسارا. وقد أجابت الدراسة عن الأسئلة التي تتعلق بإمكانية التنازل عن هذا الحق الذي كفله الشارع للمرأة ، وعن امتناع الزوج عن أدائها مع توفر الأسباب والشروط. وقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك أمورا تسقط فيها النفقة عن الزوجة وهي العقد الفاسد والنشوز وامتناع الزوجة عن الانتقال مع الزوج إلى مكان استقراره وإقامته. كما بينت الدراسة أن المرأة العاملة لا تسقط نفقتها بالعمل الذي وافق عليه الزوج ، ويمكن للمرأة أن تساهم بقدر من راتبها في سد احتياجات الأسرة مقابل الزمن الذي تعمل فيه ، أما بالنسبة للمرأة المنفصلة عن زوجها بالطلاق فقد بين البحث أن نفقتها على حسب نوع الطلاق سواء كان رجعيا أو بائنا بينونة صغرى أو كبرى.

المقدمة :

إن قضية المرأة من الأهمية بمكان في البناء الاجتماعي بصورة عامة ، وذلك لأنها تربي الأجيال وتكون وراء الرجل زوجة وأما واختا و بنتا ، ولا يخفى على الجميع ما آل إليه حال المجتمع المسلم وحال المسلمين في زماننا هذا وقد مدت الفتن أعناقها واستطار شررها وعم ضررها ، لذا كان لابد من الإهتمام بقضية الدعوة إلى الله تعالى وخاصة في الوسط النسائي ، لأنه يعاني من ضعف في الطرح والاهتمام ، ذلك لجهل المرأة المسلمة بحقوقها التي كفلها لها الإسلام ، ولهذا فإن موضوعات المرأة من الموضوعات الحساسة والمعقدة ومن المداخل الأساسية للجدل الذي يقوده العلمانيون وأعداء الدين الإسلامي لتقوية حججهم القائلة بأن المرأة المسلمة مضطهدة. ومما ساعد على تثبيت هذه الأفكار وتغلغلها في أوساط المسلمات طبيعة المرأة البيولوجية وتركيبها النفسية المزهقة والعاطفية ويمكن من جهة أخرى استمالتها والتأثير عليها ، وتوظيف عاطفتها للتأثير على الرجال وبالتالي يمكن النظر إلى المرأة باعتبارها عنصرا مهما في عملية التغيير الاجتماعي ، وهذا مكن الخطر ، لأن هذا التغيير إن كان سلبيا فإنه سوف يؤثر على المجتمع لأن المرأة هي التي تنشئ الأطفال وتصنع الأجيال ، لذا كانت المرأة دائما إحدى وسائل التغيير ، ومدخل الثورات الاجتماعية.

وفي ظل العولمة والحضارة المادية وإشاعة مجتمع الإباحية الذي هدف إلى تقويض مؤسسة الزواج وهدأ أركانها ، فارتفعت نسبة الطلاق في عالم المسلمين ، ولم تستطع الأسرة المعاصرة الصمود أمام هذا التيار الخطير الذي يحاول إيجاد البدائل من السماح بإقامة العلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة والدعوة للقبول بها وتقنين الشذوذ الجنسي وزواج المثليين والمثليات والاعتراف بها. فلا بد إذن من بذل مجهود كبير في الدفاع عن المرأة وبيان منزلتها التي كفلها لها الإسلام وبناء شخصيتها المسلمة حتى يمكن مواجهة المد الغربي الطاغوي الذي حاول

طمس هوية المرأة وإشعارها أن الإسلام ظلّمها وسلبها حقوقها الطبيعية والإنسانية ، فقد حظيت المرأة في ظل الإسلام بمكانة لم تحظ بمثلها امرأة في العالم ، وشملها بما لم تسمح به أي شريعة في الأرض ولا الشرائع الوضعية.

والإسلام جعل النساء شقائق الرجال في الأحكام والتكاليف ، قال تعالى ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنُفِّي بَعْضَكُمْ مِّنْ﴾^(١). إن الإسلام وضع الرجل والمرأة في مستوى واحد من العناية والرعاية ، فكما أعطى الرجل المسؤولية في تصريف شئون بيته كذلك أوكل للمرأة حسن تدبير بيتها كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري عن عبد الله ابن عمر قال : "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الأمير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية في بيت زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته"^(٢)، وإصلاح معاش أسرته ، وتهذيب وتربية أبنائها ، وكفل لها حرية إبداء الرأي الرشيد الذي يعود بالخير عليها وعلى الأسرة والمجتمع. وأعطاهما الحرية الكاملة في تصريف أموالها الشخصية ولها حق التملك والعمل (إذا كانت في حاجة إليه) وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية ، ولها ذمتها المالية المستقلة عن زوجها وأبيها ، وليس لها أن تنقيد بهم فتبيع وتؤجر وترهن وتهب ، إلى غيرها من المعاملات المالية. في حين نجد أن القانون الانجليزي في القرن التاسع عشر يبيح للرجل أن يبيع زوجته ، ولم يتدخل القانون إلا في تقرير السعر الذي يمكن أن تباع به"^(٣).

(١) سورة آل عمران، الآية (١٩٥)

(٢) ابن حجر، صحيح البخاري، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية،

١٤٠٩ هـ ١٩٨١ م، حديث رقم ٥٢٠٠، ٦/١٨٥

(٣) محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، ص ٦٥، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠

فالمرأة قسيمة الرجل لها من الحقوق ما له وعليها ما عليه إلا الدرجة التي نص عليها الشرع في قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (1)، أي أن لهن من حسن الصحبة والعشرة بالمعروف وهي من الحقوق غير المالية على أزواجهن مثل الذي عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لأزواجهن - وهذه الدرجة التي للرجال هي درجة الإنفاق ، وهي من حقوق المرأة المالية على زوجها بالإضافة إلى حق المهر. أهمية الدراسة :

ما افتتح به الدراسة أنفاً يستوجب التوقف والنظر بعين فاحصة في قضايا المرأة وتوعيتها بالنظام الذي وصفه الشارع للأسرة المسلمة وتكوينها ؛ وهذا النظام مستمد من الكتاب والسنة واجتهادات الفقهاء ، في أساليب التربية وتأصيلها في نفوس الأفراد والناشئة والحقوق الكثيرة التي كفلها الشرع للمرأة المسلمة منها: الحقوق الاجتماعية والسياسية والدينية والزوجية ، وهذه الأخيرة هي التي تود هذه الورقة تناولها إن شاء الله.

وقد جاءت هذه الدراسة لتبيين حق النفقة تفصيلاً من حيث إثباتها شرعاً وشروط وجوبها وتقديرها والأسباب التي تؤدي إلى توقفها ، وكيفية حل مشاكل إعسار الزوج وكيفية نفقة المرأة العاملة والمطلقة ، وتجب الورقة على الأسئلة التي تدور في أذهان الكثيرين من هل للزوجة أن تسقط حقها في النفقة؟

ومنهج الدراسة هو المنهج الاستقرائي التحليلي في ضوء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وتتبع اجتهادات الفقهاء ثم تحليلها واستنباط الأحكام الشرعية وما يناسب

(1) سورة البقرة، الآية (228)

أحوالنا اليوم ، وذلك اعتمادا على أهم المصادر والمراجع التأصيلية الفقهية المقارنة بين المذاهب الأربعة ومقارنة كل ذلك بالقانون السوداني.

تعريف النفقة في اللغة والاصطلاح:

تستعمل مادة (نفق) على أصلين: مصدرأ مأخوذاً من النفوق، يقال نفق الفرس والدابة وسائر البهائم -نفوقاً: أي ماتت، والمصدر الآخر مأخوذ من الإنفاق وهو: صرف المال وفناؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾^(١)

واصطلاحاً:

عرف الحنابلة النفقة بأنها: «كفاية من يمونه خبزاً وأدماً وكسوة وسكن وتوابعها»^٢ وجاء في القانون السوداني: «تشمل أي النفقة الطعام والكسوة والمسكن والتطبيب وكل ما به مقومات حياة الإنسان حسب العرف»^(٣).

ويتضح من التعريف بأن الواجب من النفقة هو قدر الكفاية للمنفق عليه وما زاد عن الحاجة أو الضرورة فلا يسمى نفقة، وقد حصر التعريف على الخبز والأدم والكسوة والسكن لأنها من ضروريات حفظ الحياة، والتي أشارت إليها مقاصد الشريعة الإسلامية وهي المحافظة على الكليات الخمس وأهمها: الدين والنفس البشرية التي هي من أعظم مخلوقات الله تعالى ولأن الإنسان هو المخلوق العاقل الذي كرمه الله تعالى وفضله على كثير ممن خلق

(١) سورة الإسراء، الآية (١٠٠)، انظر ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب ٢٣٥/١٢، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

(٢) انظر ابن مفلح، أبي اسحق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي - أبو اسحق (٨١٦ - ٨٨٤هـ)، المبدع في شرح المقتنع، ١٨٥/٨، دار النشر، المكتبة الإسلامية، بيروت، ١٤٠٠هـ

(٣) قانون الاحوال الشخصية للمسلمين ١٩٩١م السوداني، أحكام النفقات والطاعة والنسب والحضانة، ص ٤٠

وهو الذي وقع عليه التكليف الإلهي وحمل أمانة الله تعالى وهو خليفة الله في الأرض ، لذا شرع الله تعالى له أحكاما ملزمة وهي وجوب النفقة على الزوجة الحامل ولو طلقت مراعاة للطفل الذي لم يولد بعد ؛ قال تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حَمَلٌ فَلَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَرُوا بِتَنَكُّكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَنَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَكُمْ أُخْرَى ۖ ﴾ (١) ونلاحظ أن كل ذلك مع اليسر ، فإذا لم يستطع الزوج ذلك فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها . ولعل التوابع التي أشار إليها التعريف هي الوقود وثمان الماء والكهرباء وخلافه ، لأن ضروريات الحياة المعاصرة لا تكتمل إلا بهذه التوابع.

ثبوت النفقة :

قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس - وهي مصادر التشريع المتفق عليها من الفقهاء - أن على الرجل أن ينفق على زوجته بقدر ما يكفيها من الأكل والشرب والملبس والسكن . والأدلة على ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ أَتَكْتُمُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَتْنَ مِنْ وَبْدِكُمْ وَلَا تُضَازِرُوهُنَّ لِضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ ﴾ (٢) والآية تشير إلى وجوب النفقة للمطلقة ، فنجد أن الشريعة الإسلامية اهتمت بأمر المرأة حتى المطلقة فمن باب أولى غير المطلقة^٣ . وقال تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ ﴾ (٤)

(١) سورة الطلاق ، الآية (٦) ، وانظر د/ عبد الله محمد الأمين ود/ جمال الدين عبد العزيز الشريف - مقاصد الشريعة الإسلامية ، ص ٦٣ ، سلسلة الكتب المنهجية ، جامعة الجزيرة ، معهد إسلام المعرفة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م .

(٢) سورة الطلاق ، الآية (٦)

(٣) القرطبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق التراث ، ١٩٨٧

(٤) سورة البقرة ، الآية (٢٣٣)

وفي الآية حض الله سبحانه وتعالى على وجوب النفقة في حالة الولادة والمرأة حينها مشغولة بمولودها عن استمتاع الزوج، ليكون ذلك أدل على وجوبها في حالة استمتاعها بها. كما سيأتي. وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١) وما شرع في الآية من أحكام كما ذكر ابن عاشور في تفسيره أحكام الأزواج وما ملكت أيمانهم هو وجوب المهور والنفقات^(٢)

وقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٣) وقوام: صفة مطلقة من القيام على الأمر، بمعنى حفظه ورعايته. والرجال قوامون على نسائهم في تأديبهم والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن لله ولأنفسهم. والتفضل يأتي من ناحية دفع مهورهن وإنفاقهم عليهن وكفائتهم إياهن مؤنهن^(٤). وصفة قوام يتعين أنه مستمر في القيام بالمهمة التي أوكّلها له الشرع وهي التي تحتاج إلى تعب وجهد وسعي ومشقة، فلا يصح أن تؤخذ (قوام) على أنها السيطرة، لأن مهمة القيام جاءت للرجل بمشقة كما قال تعالى ﴿فَقُلْنَا يَتَادَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(٥) وإثباتها بالسنة كما ورد في الأحاديث التالية:

عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: "إن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال:

(١) سورة الأحزاب، الآية (٥٠)

(٢) ابن عاشور، الإمام محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التنوير والتحرير، ٧٠/١٢، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٥٠)

(٤) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٥ - ٦١، دار الفكر، بيروت، لبنان،

(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)

(٥) سورة طه، الآية (١١٧)

خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"^(١). هذا الحديث صريح في وجوب نفقة الزوجة على زوجها وأن ذلك مقدر بكفايتها، ولو لم تكن نفقتها واجبة عليه لم يأذن لها بالأخذ من ماله بغير إذنه.

وحديث آخر عن حكيم بن معاوية العشيرى عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه، قال تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت"^(٢)

أما القياس، فإنه من القواعد المقررة في الفقه أن من حبس لحق غيره فنفقته واجبة عليه، فالفتي والوالي والقاضي، وغير هؤلاء من العاملين في الدولة تحسب نفقاتهم في بيت المال؛ لأنهم حبسوا أنفسهم عن طلب الرزق لمنفعة الدولة، فحق عليها أن تقدم لهم ما يكفيهم وأهلهم بالمعروف. وقد حبست الزوجة نفسها للقيام على البيت ورعاية شئونه فحق لها النفقة جزاء الاحتباس"^(٣).

وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك من عهد النبي ﷺ ولم يخالف في ذلك أحد.

(١) ابن حجر، صحيح البخاري، ٦٩، كتاب النفقات، ٩ / باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف، حديث رقم (٥٣٦٤)، ٤١٨ / ٩

(٢) أبو داود، الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، ٣٤١ / ١ دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠

(٣) أبو زهرة، الإمام محمد أبو زهرة، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، ص ٢٩٦، دار الفكر العربي، بدون طبعة.

حكمة مشروعية النفقة على الأزواج :

أجمع أهل العلم على وجوب نفقة الزوجات شرعا على أزواجهم البالغين إلا الناشز*
منهن والممتنعة عن الطاعة وذلك بمعنى أن الزوجة محبوسة المنافع على الزوج ومنوعة من
التصرف لحقه في الاستمتاع بها ، ولهذا تستحق الزوجة النفقة سواء كانت مسلمة أم كتابية ،
غنية أم فقيرة ، لأن كل واحدة منهن محتسبة لحق الزوج ومنفعته غنيا كان أو فقيرا ، حاضرا
أو غائبا ، فوجب عليه مؤنتها من طعام وكسوة وسكنى^(١) .

ويرى الشافعية أن العلة من النفقة هي حبس الزوجة لحق زوجها ، لهذا لا يجوز للزوج
الامتناع عن النفقة أو المعاطلة فيها ، قال رسول الله ﷺ "كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت"^(٢)
وفي صحيح مسلم "كفى بالمرء إثما أن يحبس عمن يملك قوته" والمعنى يكفيه من الإثم أن يضيع
من يلزمه قوته من الزوجات والأقارب. وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من التفريط في
النفقة على الأهل لما لذلك من آثار وخيمة قد تضطر الأهل إلى سلوك طريق منحرف
للحصول على الاحتياجات ، أو بالتسول كما نلاحظه اليوم في الطرقات من اللائي يطلبن

*الناشز - من نشز - أي ما ارتفع من الأرض والنشوز يكون بين الزوجين وهو كراهة كل منهما لصاحبه ، ونشزت المرأة
بزوجها وعلى زوجها فهي ناشز ، ارتفعت عليه واستعصت وخرجت عن طاعته ، ونشز هو عليها نشوزا كذلك إذا جافاها
وأضر بها ، انظر ابن منظور ، لسان العرب ٤١٨/٥

(١) انظر الكاساني ، الإمام علاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحنفي ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ١٦/٤ ، مكتبة
البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م . وانظر ابن رشد ، أبي الوليد محمد
بن أحمد بن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ٢ - ٨٦ ، دار الجليل ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة : ١٤٠٩
هـ - ١٩٨٩ م . وانظر الشرييني ، الشيخ محمد الخطيب الشرييني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، ٤٢٦/٣ ، دار
الفكر ، بدون تاريخ طبعة . وانظر ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المغني ، ١٥٦/٨ ، عالم الكتب ، بدون
تاريخ طبعة .

(٢) (أبو داود ، سنن أبي داود ، حديث رقم ١٦٩٢

المساعدة والأطفال الذين ليس لهم عائل ، وربما كذبت إحداهن بأن والدهم توفي لتستميل عطف الآخرين ، وهي تعلم أنه موجود على قيد الحياة لكنه تمتنع عن الإنفاق عليها وعلى أطفالها . وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الإنفاق على الأهل وجعل ذلك أفضل نفقة ينفقها الإنسان حيث قال : "دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في ربة ، ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجرا الذي أنفقته على أهلك"^(١) . وتستحق الزوجة النفقة مع يسار أو إعسار الزوج طالما كان قادرا على الكسب ولا تسقط عنه النفقة بل تكون دينا في ذمته إذا توافرت شروط الاستحقاق التي اتفق عليها الفقهاء وستذكرها في الفقرة التالية.

شروط وجوب النفقة :

تكون نفقة الزوج على زوجته بالشروط الآتية :

(١) أن يكون عقد زواجهما صحيحا ، فإن كان فاسدا كالعقد بلا شهود ، أو كان باطلا كالعقد على المجوسية أو المرتدة أو من لا دين لها لم تجب النفقة لها على العاقد مطلقا ؛ لأن العقد الفاسد أو الباطل يجب فيه التفريق بين الرجل والمرأة وهذا محل اتفاق أهل العلم ، وقانون الأحوال الشخصية السوداني أيضا موافق هذا الشرط^(٢) .

(٢) تجب النفقة بالتمكين ، أي إذا استلم الرجل زوجته لا بمجرد العقد ، لأن أحيانا نجد أن العقد يتم وبعد فترة يتم الدخول أو استلام الرجل لزوجته وهذا على حسب ظروف كل من الزوج والزوجة ، وهذا قول جمهور الفقهاء (مالكية وحنابلة وشافعية).

(١) النووي ، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، حديث رقم ٩٩٥ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ طبعة

(٢) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين السوداني ١٩٩١م ، نفقة الزوجة ، ص ٤

(٣) أن تكون الزوجة صالحة لتحقيق أغراض الزوجية وواجباتها ، واختلف العلماء في الزوجة الصغيرة والمريضة ، فإذا كانت الزوجة صغيرة لا تقدر على المعاشرة الزوجية ولا يناس الزوج أو القيام بمهام الزوجية فهذه لا تستحق نفقة على زوجها ، فإذا كانت تقدر على مصالح البيت وإناس الزوج وإمتاعه نفسيا ، ولكن لا تقدر على إشباع رغبته الجنسية وجبت النفقة لها إن أمسكها في بيته ، وإن لم يمكها فلا نفقة لها ، وهذا رأي أبي يوسف من علماء الحنفية ورأي بعض الشافعية والحنابلة والظاهرية ، وللشافعية رأي آخر أنها لا تجب وهو الصحيح عندهم ، لأنه لم يجد التمكين التام للاستمتاع^(١) ، ويرى الباحث أن الراجح هو الرأي الأول ؛ وذلك أن الزوج يتسلمه للمرأة قد رضي بنقص الوطء وهذا حقه ، والاستمتاع عموما ليس مقصورا فقط على الوطء لتحقيقه فيما دون الوطء ، فيمكن الاستئناس والسكن إليها ، وهذا قدر من الاستمتاع . والسن المراد بها صلاحية الزوجة ؛ وهي غير معينة لأنها تختلف باختلاف البلدان والبيئة ، فنجد المصريين قد حددوا سنا للزواج وذلك للحرص الكبير الذي تقع فيه الصغيرات واحتقار وإهانة الأزواج لهن ، والقنوت الفضائية تكثر من عرض أنواع من المعاناة تقع فيها الصغيرات ، ويكون في الغالب ولي الأمر هو السبب في تزويج ابنته بمن يكبرها بعشرات السنين ، وبالتأكيد تكون النظرة في ذلك مادية وليس هناك مراعاة للكفاءة في الزواج التي أشار إليها الإسلام وتحدث عنها الفقهاء . ونلاحظ في السودان أن سن زواج البنات قد ارتفعت في هذه السنين الأخيرة لكنها أدخلت مجتمعا في مشكلة أخرى وهي تأخر سن الإنجاب وارتفاع نسبة العزوبة وسط الشباب ، لكن ما تزال

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ١٩/٤ ، الشرييني ، مفتي المحتاج ، ٤٣٨/٣ ، ابن قدامة ، المغني ، ٧٣٥/٦ ، النووي ، الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ن المجموع شرح المذهب ، ٢٣٦/١٨ ، وانظر ابن حزم ، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المحلى ، ٨٨/٧ ن دار التراث ، بدون تاريخ طبعة.

بعض المناطق القليلة في القرى تزوج بناتها في سن صغيرة ، ولا أعتقد أن هنالك مشاكل تذكر.

تقدير النفقة :

ليس للنفقة قدرا معينة ك مبلغ من المال أو غيره لقوله تعالى ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(١) وهذه الآية الخطاب فيها للأزواج أن ينفقوا على زوجاتهم بقدر استطاعتهم ، والأمر هنا للوجوب أيضا ، قال الإمام القرطبي : " لينفق الزوج على زوجته وعلى ولده على قدر وسعه حتى يوسع عليهما إذا كان موسعا عليه ، ومن كان فقيرا فعلى قدر ذلك " (٢). والمعتبر في تقدير النفقة الأيسر والأسهل على الزوج في الدفع فإن كان من أصحاب المرتبات أو من التجار فرضت عليه النفقة مشاهرة (أي شهريا) ، وإن كان عاملاً باليومية أو بالإسبوع فرضت عليه كل يوم أو كل أسبوع وهكذا على حسب ما يقتضيه عمل الزوج ، وقد اتفق العلماء على أن تأخذ المرأة نفقتها بقدر كفايتها بلا إسراف ولا تقتير ، وأن تكون هذه النفقة متماشية مع اختلاف الأسعار بالرخص والغلاء ، وقد جاوز قانون الأحوال الشخصية السوداني زيادة النفقة وإنقاصها ، تبعا لتغير الأحوال^(٣) . وكذلك يجب أن تكون النفقة متماشية مع أعباء الزوج الاجتماعية ، فإذا التزم الزوج بهذه الأمور الشرعية فإن الحياة تسير سيرا طبيعيا كما في معظم الأسر التي تقوم بتصرف النفقة (أي جميع مستلزمات الزوجة

(١) سورة الطلاق ، الآية (٧)

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٧٠/٩

(٣) قانون الأحوال الشخصية السوداني ، الباب الخامس ، آثار الزواج - أحكام النفقات والطاعة - الفرع الأول - النفقة ، ص

والأولاد) فيها الزوج نفسه . أما الأسر التي تقوم المرأة فيها بهذا الدور فقد ظهرت فيها بعض الشكاوى ؛ وهي عدم التزام الأزواج بالقدر الذي يكفي من النفقة وحتى في الأسر التي يقوم فيها الزوج بالدور نفسه ، لذا يجب أن يراعى قدر الكفاية كما ورد سابقاً في حديث هند بنت عتبة "خذي ما يكفيك ومولودك بالمعروف" ويشير الحديث إلى الإذن بأخذ الزوجة من دون علم زوجها بالمعروف وعند الضرورة وهي التي عرفها الفقهاء بأنها (خوف الضرر أو الهلاك أو بعض الأعضاء بترك الأكل) وعرفها علماء المالكية بأنها (الخوف على النفس من الهلاك علماً وظناً ، أو هي خوف الموت ولا يشترط أن يصبر حتى يشرف على الموت وإنما يكفي حصول الخوف من الهلاك ولو ظناً)^(١).

والنفقة مطلقة غير مقيدة ولا محددة وقد ردها النبي صلى الله عليه وسلم للعرف كما في حديث هند السابق . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في النفقة الزوجية : "الصواب المقطوع بما عليه الأمة علماً وعملاً قديماً وحديثاً ، أن تأخذ الزوجة قدر الكفاية ، ولم يقدر لها نوعاً ولا قدراً ، ولو تقرر ذلك بشرع أو غيره لبين القدر والنوع كما بين فرائض الزكاة والديات"^(٢). وقد جعل الإنفاق على الزوجة والأولاد والوالدين من الواجبات والضروريات من غذاء لسد حاجة الجوع وشراب لسد حاجة العطش ودواء لسد حاجة الجسم ونحو ذلك وقد أشار علماء مقاصد الشريعة الإسلامية بأن الوسيلة إلى علاج شح النفس وأمراض البخل هي

(١) أحمد الدرديري ، حاشية الدسوقي على شرح الكبير ، شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي والشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدرديري ، ١١٥/٢ ، حققه الشيخ محمد عlish ، دار الفطر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ طبعة.

(٢) ابن تيمية ، شيخ الإسلام عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي ، الفتاوى الكبرى ، ٨٥/٣٤ - ٨٦ ، دار التقوى للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ طبعة.

فرض واجبات وحقوق ورأوا أن الحقوق في واقع الأمر ليست إلا مصالح ، وليست المصالح إلا من قبل المنافع.^(١)

وجاء في كتاب الموافقات في أصول الشريعة للإمام الشاطبي أن الضروريات ضربان :
الأول : ما كان للمكلف فيه حظ عاجل مقصود ؛ كقيام الإنسان بمصالح نفسه وعياله في الاقتيات واتخاذ المسكن واللباس ، وما يلحق ذلك كالبيع والإيجارات وغيرها من وجوه الاكتساب التي تقوم بها الهياكل الإنسانية.

الثاني : ما ليس فيه حظ عاجل مقصود سواء كان من فروض الإيمان ، كالعبادات البدنية والمالية من طهارة وصلاة وصيام وزكاة وحج وما أشبه ذلك^(٢).

فما يهمنا هنا هو الضرب الأول لذا لا ينبغي للمرأة أن تأخذ من زوجها بدون علمه إلا بالقدر الضروري الذي اشار إليه علماء المقاصد ، ولكن أن تأخذ بغرض الكماليات والرفاهيات ، فهذه تعتبر في نظر الشرع نوعاً من السرقة ؛ لأن السرقة شرعاً تعني (أخذ المال من الغير على وجه الخفية من الأعين) وفي التعريف (من الغير) بالتأكيد لم يستثن الزوج ، فيجب علينا جميعاً أن نتقي الله سبحانه وتعالى ونتمسك بالتوجيهات النبوية التي فيها الخير لنا في حياتنا.

وهناك نفقات أخرى غير نفقة الزوجة كنفقة الوالدين والأولاد فأياها يقدم؟ ليس في القرآن ما يشير إلى أن نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الوالدين والأولاد، لكن السنة النبوية

(١) يوسف العالم، د. حامد يوسف العالم، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٥٣٤/٢٩٠، سلسلة الرسائل الجامعية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن ، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.

(٢) الشاطبي، أبي اسحق الشاطبي، إبراهيم بن موسى النخعي الغرناطي، الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة، بيروت، تحقيق عبد الله درار وإبراهيم رمضان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

أشارت إلى ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "تصدقوا ؛ فقال رجل يا رسول الله عندي دينار ، فقال : تصدق به على نفسك ، قال عندي آخر : قال تصدق به على زوجتك ؛ قال : عندي آخر . قال : تصدق به على ولدك ، قال : عندي آخر ، قال : تصدق به على خادمك ، قال : آخر ؛ قال : أنت أبصر"^(١). والشاهد في الحديث أن النفقة واجبة ، وقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بهذا الواجب لا أجر لهم فيه ، فعرفهم في الحديث أنها صدقة حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفوهم ، ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع . وقد جاء في روضة الطالبين للإمام النووي "أن قدم الأولى والأقرب فالأقرب ، وإن لم يفضل على كفاية نفسه إلا نفقة واحدة ؛ قدم نفقة الزوجة على نفقة الأقارب ؛ لأن نفقتها أكد ، فإنه لا تسقط بمضي الزمن أو بالإعسار"^(٢). وهذا ما ذهب إليه الشافعية . والصحيح في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وجوب نفقة الأبوين وإن علوا (الأب وأب الأب .. الخ) والأولاد وإن سفلوا (الولد - ابن الولد .. الخ) بالمعروف إذا فضل عن النفس والزوجة . هذا يعني أن العلماء لم يختلفوا في تقديم الزوجة على الوالدين ، وإنما اختلفوا في الزوجة والولد أيهما يقدم . فالصواب أن يبدأ بنفسه ثم بالزوجة ثم الولد ثم الوالدين ثم بقية الأقارب"^(٣).

وبناء على ما سبق فالواجب على الزوج أن يبدأ بكفاية زوجته وأولاده من النفقة الواجبة عليه بالمعروف ، فإن بقي بعد ذلك شيء من المال فالواجب عليه أن ينفقه على والديه

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، حديث رقم ١٦٩١

(٢) النووي ، أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي ، روضة الطالبين ، ٩٣/٩ ، المكتبة الإسلامية ، دار النشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ

(٣) المرداوي ، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن ، الإنصاف ٣٩٢/٩ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ طبعة

، ويبدو أن الأمر كان كذلك لأنه قد يكون للوالدين غير هذا الرجل من الإخوان ، وغالبا ما يكون لدى الوالدين مصدر دخل يعيشون منه لذا تكون حاجة زوجته وأولاده مقدمة عليهما .
ونلاحظ أن الخطاب القرآني في هذه الحالات يقدم بل يوصي على الأبناء والزوجة من الآباء كما في آية الموارث : قال تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ ﴾ ^(١) . أما إذا لم يتحقق ما سبق بأن لم يكن لوالديه غيره ، أيضا ورد الاهتمام ببرهما ورعايتهما ، قال تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۝١٣ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا ۝١٤﴾ ^(٢) ومن الإحسان والبر الإنفاق عليهما خاصة إذا كانا في حالة ضعف وضيق .

أما بالنسبة للسكن فقد اتفق الفقهاء على أن المراد بالسكن هو السكن المناسب المستوفي للمرافق ، وإذا رأت الزوجة أن تكون مستقلة في بيت الزوجية مكنها الزوج من ذلك ؛ خاصة بعد التغيير في هذه السنوات الأخيرة الذي طرأ على نوع الحياة حيث أصبح فيها كل زوجين يجبذان أن يكونا مستقلين ؛ لما فيه من الراحة النفسية لهما وبعيدا عن تدخلات الأهل . ويكون حال البيت بقدر حالهما يساراً وإعساراً ، وإذا اختلفا وجب التوسط وكذلك متاع البيت . ويجب أن يكون المسكن آمناً تأمن على نفسها فيه كإسكانها بين جيران صالحين ؛ وذلك لأن الجيران لهم تأثير كبير على السلوك والأخلاق خاصة على الأولاد .

(١) سورة النساء ، الآية (١١)

(٢) سورة الإسراء ، الآيات (٢٣ - ٢٤)

ويرى المالكية والحنفية أن يسكن الزوج زوجته في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله ، وبناء على هذا القول فإذا اشترطت الزوجة على الزوج عند العقد أن تكون في بيت مستقل فيتعين الوفاء بهذا الشرط ، لأن (المسلمين على شروطهم). وأما إذا لم تشترط فالعرف جار على إسكانه مع أهله دون نكير^(١). ويرى الشافعية أنه لو سكن معها في منزلها مدة - كما يحدث في كثير من الأحيان حيث يكون هناك متسعاً بمنزل أهل الزوجة - ففي هذه الحالة يسقط فيها حق السكن وليس للزوجة المطالبة بأجرة مسكن في هذه المدة^(٢).

ويبدو أنه ليس هناك إشكال في سكن الزوجة مع أهل الزوج إذا كان هنالك إمكانية ، والأهم أن يكون المنزل شرعياً حتى لا تدخل في حرج الاختلاط بغير المحارم خاصة إخوان الزوج ، لأنه لوحظ أخيراً ظهور مشاكل من جراء السكن غير الشرعي ، وقد أدى فعلاً إلى عواقب وخيمة ، وهذه الأمور لم تكن في السابق موجودة في مجتمعنا السوداني بل العكس تماماً ، إذ كان وجود الزوجة مع أهل الزوج فيم من المحاسن ما فيه خاصة المساعدات والتوجهات التي تتلقاها الأسرة ممن سبقها بالتجربة في الحياة الزوجية ومساعدتها في تربية أطفالها ، أما الآن فقد أصبح الأمر مختلفاً ، فكل له وجهة نظر في البقاء مع الأسرة الكبيرة أو الاستقلال عنها ، والظروف الاقتصادية أحياناً هي التي تتحكم في أخذ القرار.

وإذا دلفنا من السكن إلى إدارة شئون المنزل ، فنجد أنه من المتعارف عليه عند أغلب الشعوب أن المرأة هي التي تقوم بإدارة شئون منزلها وأولادها ، وقد ثبت تدبير شئون البيت بالآيات القرآنية لقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ بْنِ كُحَيْلٍ الْمَكْرُمِ بْنِ ﴾ (٣) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢٣/٤ ، مرجع سابق ، وانظر الدرديري ، الشرح الكبير ، ٥١٢/٢ ، مرجع سابق
(٢) ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، ٦٠٠/٣ ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ الطبيعي للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّشْكُرُونَ ﴿١٥﴾ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِمِجْلٍ سَمِينٍ ﴿١٦﴾ ﴿١٧﴾ وَأَمْرًا تَقَابُحَةً فَضَحِكَتْ
فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِهِ يَسْحَاقَ ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾

وقد ورد في تفسير الآيات السابقة أن أهل إبراهيم (أي زوجته) كان لها دور في إعداد العجل السمين ، وكذلك كانت قائمة تخدم الضيوف.

وقد أورد الإمام البخاري حديثاً للسيدة فاطمة الزهراء عندما جاءت مع سيدنا علي رضي الله عنهما للنبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى من الرحى ، قالت : "لقد مجلت^(١) يداي من الرحى اطحن مرة وأعجن مرة. فقال النبي ﷺ : هل أدلكما على خير مما سألتما؟ إذا أخذتما مضاجعكما أو آويتما إلى فراشكما سبحا ثلاثاً وثلاثين ، وأحمدا ثلاثاً وثلاثين وكبرا أربعاً وثلاثين فهو خير لكما من خادم"^(٢)

فالشاهد في الحديث أن المرأة تخدم في بيت زوجها ، وذكر النبي ﷺ الأفضل من أن تشتكي المرأة وتطلب خادماً ، وقد كانت الصحابيات يخدمن أزواجهن كما أخبرت بذلك أسماء بنت أبي بكر الصديق عن خدمتها للزبير ، وفاطمة الزهراء في خدمة علي بن أبي طالب ، فالخدمة المعتادة من تجهيز للطعام وغسل الثياب عرف جرى عليه العمل من العهد النبوي إلى عهدنا هذا من غير تكبر ، ولا ينبغي تكليف المرأة بما فيه مشقة وصعوبة إنما ذلك على حسب القدرة والحالة بإذن الله يكتب لها الأجر خاصة مع تسهيل وسائل المعيشة في هذا الزمان ، وقد ورد أيضاً في الحديث : "المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها" فقد ذكر

(١) سورة هود ، الآية (٧١)

(٢) جلت يداي : أي تفرحت من العمل

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل ، باب عمل المرأة في بيت زوجها ٤٣٣/١١ ، صحيح مسلم ،

كتاب الدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التسييح أول النهار وعند النوم ، ٨٤١٨٢

البخاري في شرحه أنه لا يعني أن تقوم المرأة بنفسها بجميع أعمال البيت، من إعداد الطعام إلى غسل الثياب إلى تنظيف وترتيب، وإنما مسئوليتها عن الإشراف على كل ذلك، وأما أن تقوم هي وبمساعدة أولادها وزوجها ومن يخدمها فهذا أمر يتوقف على عوامل كثيرة من القدرة المالية ومدى الزمن المتيسر لبذلها في أعمال البيت وكذلك يتوقف على قدرة الزوجة على إنجاز تلك الأعمال دون إرهاق وتعطيل لواجبات أخرى مثل رعاية وتربية الأطفال، وهذه رسالتها الأولى التي يجب الاهتمام بها قبل كل شيء، ثم المشاركة في نشاطات ثقافية واجتماعية وسياسية لتنمية شخصيتها وخدمة مجتمعها، المهم ليس هنالك إلزام شرعي للمرأة للقيام بكل تلك الأعمال، إنما الظروف والاحتياجات، ونجد الآن أن هنالك بيوتاً ليس فيها خادم بل يخدمها أهلها، وهذا بالتأكيد يعتمد على دخل الأسرة وعددها والعاملون بها.

قال ابن تيمية في الفتاوى: "تجب خدمة المرأة لزوجها بالمعروف من مثلها لمثلها وذلك بتنوع الأحوال، فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة"^(١). ونلاحظ الآن في بعض مناطق السودان أن المرأة تخدم أكثر من الرجل، بل عليها العبء الأكبر في تلبية احتياجات الأسرة خاصة في المناطق ذات الطبيعة الجغرافية التي تتحكم في نوع الأعمال التي تقوم بها من زراعة ورعي وغيره، وكل ذلك يرجع إلى العرف والعادات والتقاليد التي تختلف من مكان إلى آخر، والمرأة تعتبر هذا العمل الذي تقوم به جزء من واجباتها التي تملها عليها الضرورة، وهذا بالتأكيد جعل الرجل يعتمد عليها كثيراً، وربما ألقى جل مسئولياته عليها، وهذا بلا شك إجحاف في حقها. زد على ذلك عدم الدراسة الكافية للمرأة وجهلها بالنواحي الشرعية في هذه الأمور جعلها راضية بما تقوم به، ولو علمت لأدركت أن الإسلام أعلى من شأنها ولم يكلفها بما تقوم به، بل جعل كل مهام الإنفاق

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ٥٦١ / ٤

والكد وراء العيش على زوجها.

أما إذا كانت المرأة مريضة عاجزة عن القيام بأمور نفسها فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب على الزوج أن يخدمها تأسيا بالنبي ﷺ الذي كان يرفع ثوبه ويخسف نعله ويخدم أهله ويعقل بعيره ويأكل مع الخادم، فأين نحن اليوم من هذه الأخلاق الرفيعة التي لو اتبعناها في بيوتنا لتغير حالنا إلى الأفضل.

وفي هذه السنوات الأخيرة أصبح خروج المرأة للعمل في الغالب الأعم يحتاج لتوفير خادم للأعمال المنزلية لمساعدة الزوجة، وليس هنالك خلاف في جواز هذا الأمر اللهم إلا اختيار الأجناس غير المسلمة لخدمة المنازل، وهذه الظاهرة قد أدخلت الكثير من المشاكل خاصة تجاه تربية الأطفال الذين أصبح ولاؤهم وارتباطهم بالمرأة الشغالة أكثر من الأم الحقيقية، والأخطر من ذلك السلوك الذي يتعلمه الأطفال من اللائي يقمن برعايتهم وهي (الأم البديلة) كما تسمى اليوم، ولا يسع المجال للاسترسال في الحديث عنها.

أما بالنسبة للكسوة فهي من حق المرأة وثبتت بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، يرى الفقهاء أن الكسوة تجب كل ستة أشهر وذلك باختلاف فصول السنة من حر وبرد، لكن الشعوب تختلف في التعامل مع الكسوة هذه، ففي السودان مثلاً ليس هنالك ملابس مخصصة للفصول المختلفة، وذلك لأن معظم فصول السنة يكون الجو فيها ساخناً، والكسوة عادة ترتبط بمناسبات الأعياد (عيد الفطر وعيد الأضحى)، ومناسبات الأفراح، لذا فإن كسوة المرأة على حسب العرف السائد وتوفير المناسب مع إمكانيات الزوج وعدد أفراد الأسرة وغيرها من الجوانب التي يجب أن تراعى.

وعموماً يراعى في تقدير نفقة الزوجة حال الزوج يسراً وعسراً؛ فإذا كان موسراً وجبت عليه نفقة الموسرين ولو كانت الزوجة فقيرة، وتكون نفقة وسطاً إذا كان هو متوسط الحال،

ولا اعتبار في ذلك لغنى الزوجة لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقوله: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾.

علاج الزوجة :

أما بالنسبة للعلاج وهل هو من النفقة الواجبة أم لا؟ فقد ذهب الفقهاء الأربعة إلى أن العلاج من توفير أدوية وأجرة طبيب لا يجب على الزوج لزوجته، ولكنه واجب عليها من مالها، فإذا لم يكن لها مال وجب على من تجب عليه نفقتها غير زوجها كالأب والابن، لأن الواجب على الزوج النفقة العادية من أكل وشرب وملبس ومسكن، وهذه نفقة طارئة فلا تجب عليه، وكذا ثمن الطبيب والحضاب وكل ما تتزين به المرأة والذي يريد منها التزين به^(١). وهذا الرأي لا يستقيم حساً ولا عرفاً وقد بنى هؤلاء رأيهم على أن الرجل يجب أن يستمتع بالمرأة وهي سليمة، والمرض أمر طارئ ومفوت عليه حق الاستمتاع، لكن إذا قسنا هذا بالأمور الطارئة الأخرى كالحيض أو النفاس فإنه ليس من حسن المعاشرة أن يكون المرض مفوتاً للنفقة أكلاً وشرباً، وحق العلاج بالتأكد ملازم للأكل والشرب، ولهذا ذهب بعض علماء الحنفية والمالكية إلى وجوب تكفل الزوج بنفقات علاج الزوجة، وهذا هو الراجح؛ وذلك للأحاديث الآتية التي استندوا عليها:

قال رسول الله ﷺ: "ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف"^(٢) وحديث هند بنت عتبة السابق ذكره "خذي ما يكفيك ولدك بالمعروف.. الخ"، وهنا أمر بأخذ الكفاية بلفظ عام باعتبار لفظ ما، وحسن كفايتها القيام بعلاجها، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ

(١) أبو النجا، شرف الدين موسى الحجازي المقدسي، الإقناع في شرح الإمام أحمد بن حنبل، ١٣٩/٤، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (بدون تاريخ)، الشريفي، مغني المحتاج، ٤٣٦/٣.

(٢) النووي، صحيح مسلم، كتاب الحجج، باب حجة النبي ﷺ، ١٤٩/٨.

على النفس من الهلاك ، وعلاج الزوجة مراد لحفظ الروح ، فكان شبيها بالنفقة ، ولأن الحاجة إلى الدواء والعلاج أشد من الحاجة إلى المأكل والمشرب ، فإذا وجبت النفقة وجب الدواء وهو أولى ، ثم أنه ليس من مكارم الأخلاق التخلي عن الزوجة في حال مرضها حيث لا يخلو حالها من أن تكون غنية فتستطيع القيام بأمر نفسها أو عاملة تكسب ما يمكنها أن تعالج نفسها ، وإما فقيرة فمن أين تعالج نفسها؟ هل من إكرامها ردها إلى أهلها ليداووها وقد أرشدنا الله سبحانه وتعالى للمعاملة الكريمة فقال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوكَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (١) ، ومن تمام الأخلاق القيام بعلاجها ، ثم أين السكن والمودة والرحمة ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٢) وقانون الأحوال الشخصية السوداني للعام ١٩٩١م يضع العلاج من النفقة في هذه الفقرة (النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكن والتطبيب وكل ما به مقومات حياة الإنسان حسب العرف) (٣).

ويرى الإمام محمد أبو زهرة في كتابه محاضرات عقد الزواج وآثاره (أن أحكام الزواج يمكن استيفاؤها جملة ، لكن المرض عارض قابل للزوال ، وحق العشرة يوجب احتماله ،

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٣)

(٢) سورة الروم، الآية (٢١)

(٣) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة ١٩٩١م ، الباب الخامس ، آثار الزواج ، أحكام النفقات والطاعة والنسب والحضانة ، الفصل الأول ، ما تشمله النفقة ، ص ٤٠.

وأن ما تكون أحكامه الدوام لا تسقط فيه الحقوق بالأمر العارضة التي لا بد للإنسان منها ولا قبل له بدفعها، وعلى ذلك تكون المريضة في هذه الحالة كالسليمة على سواء^(١).

وبالنسبة للمريض نفسه فقد اختلف الفقهاء في نوع المرض المفوت للنفقة، فإذا كان مرضاً معيياً كالرتقاء^(*) والقرناء^(**) فهو يمنع من المباشرة فلها حق النفقة المطلقة، وهذا ما ذهب إليه الأحناف وجمهور الشافعية، أما المرأة الكبيرة التي صار زوجها لا يستطيع مجامعتها أو أصابها بلاء فلها النفقة إلا إذا منعت نفسها لا نفقة لها^(٢). وقال ابن القيم "لو تعذر من المرأة الاستمتاع لمريض متناول وأعسرت بالجماع لم يمكن الزوج من فسخ النكاح، بل يوجبون عليه النفقة الكاملة مع إعسار زوجته بالوطء"^(٣). وهذا يعني أن من الرحمة التسامح في تحصيل بعض الحقوق المتبادلة مثل حق الاستمتاع الجنسي وحق الإنفاق.

النشوز وإسقاط النفقة:

هنالك أمور اتفق عليها الفقهاء تؤدي إلى إسقاط نفقة الزوجة على الزوج وهي:

-
- (١) أبو زهرة، الإمام محمد أبو زهرة، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، ص ٢٩١، دار الفكر العربي (بدون الرق: ضد الفتق، المرأة الرتقاء المنضمة الفرج التي لا يستطيع جماعها لشدة انضمامه، انظر ابن منظور، لسان العرب ١١٤/١٠).
- ** القرناء من النساء: هي التي في فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه، إما غدة غليظة أو لحمية أو عظم - ابن منظور، لسان العرب، ٢٣٥/١٣.
- (٢) الكاساني، بدائع الصنائع، ٤ - ١٩ (مرجع سابق)، النووي، المجموع، ١٨ / ٢٣٦، (مرجع سابق) وانظر ابن حزم، المحلى ٨٨/٧ (مرجع سابق).
- (٣) ابن القيم، الإمام الحافظ أبي عبد الله بن القيم الجوزي، زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٥٠/٤، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ طبعة.

(١) النشوز:

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣٤﴾﴾^(١)

تشير الآية أعلاه إلى أن الرجال لهم درجة الرياسة على النساء بسبب ما منحهم الله تعالى من العقل والتدبير، وخصهم به من الكسب والإنفاق، فهم يقومون على شئون النساء كما يقوم الولاة على الرعايا بالحفظ والرعاية وتدبير الشئون. وفي الآية فصل أن النساء قسمان؛ قسم صالحات مطيعات للأزواج، حافظات لأوامر الله قائمات بما عليهن من حقوق، يحفظن أنفسهن عن الفاحشة، وأموال أزواجهن من التبذير في غيبة الرجال فهن عفيفات، أمينات، فاضلات. أما القسم الثاني فهن الناشزات*، وقد اختلف العلماء في تفسير النشوز فذكر الإمام الطبري أن النشوز هو أن تستخف المرأة بحق زوجها ولا تطيعه، أو هو استعلاء النساء على أزواجهن وارتفاعهن عن فرشهن بالمعصية. وفي كلا التفسيرين هو خروج المرأة عن طاعة زوجها^(٢). والنشوز يمكن أن يكون بالفعل كمنعه من الوطء بعد الدخول، أو بعدم التمكين، ويرى الإمام الشافعي أن النشوز يكون ولو بمنع مس أو غيره من مقدمات الوطء بلا عذر، وكذلك لو منعت النظر بتغطية وجهها^(٣). وقيل أن النشوز هو إظهار كراهية للزوج لم تكن معتادة من الزوجة بعد أن عاشرتة.

(١) سورة النساء، الآية (٣٤)

* سبق شرحها

(٢) الطبري، جامع البيان، ٦٢/٥ (مرجع سابق)

(٣) الشريني، مغني المحتاج، ٤٣٦/٣ (مرجع سابق)

ومعنى (تخافون نشوزهن) كما أوردها ابن عاشور أي تخافون عواقبه السيئة ، فالمعنى أنه قد حصل النشوز مع قصد العصيان والتصميم عليه لا مطلق المغاضبة أو عدم الامتثال ؛ فإن ذلك قلما يخلو عنه حال الزوجين ، لأن المغاضبة والتعاصي يعرضان للنساء والرجال ولا يزولان ولذلك يبقى الخوف على حقيقته من توقع حصول ما يضر ؛ ويكون الأمر بالوعظ والهجر والضرب ؛ وهي مراتب بمقدار الخوف من هذا النشوز والتباسه بالعدوان وسوء النية^(١).

وقيل الوعظ يكون تخويفاً بالله عز وجل وما يلحقها من الضرر بسقوط نفقتها ، وعندما لا تجدي العظة يلجأ إلى وسيلة أخرى وهي الهجر في المضجع ، واختلف في نوع الهجر ، فيرى الإمام الطبري أن يعظها زوجها فإن أبت يشدد وثاقها في المنزل ، وقيل أن المراد من الهجر هو ترك الجماع ، وقيل ترك الكلام ، وهذا رأي الحنابلة لكن هذا الهجر يكون لثلاثة أيام فقط ، لحديث أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ "لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام"^(٢). قال الإمام أبو حنيفة "يهجرها أي يترك مضاجعتها لوقت غلبة شهوتها وحاجتها لا في وقت حاجته إليها" لأن هذا للتأديب والزجر ، فينبغي أن يؤديها لا أن يؤدب نفسه بامتناعه عن المضاجعة ، ويرى أن الهجران يكون في الفراش ، لأن الهجران في الكلام لا يجوز لأكثر من ثلاثة أيام^(٣). ونلاحظ أن الآية أوردت ﴿وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ ، لذا يجب ألا يكون الهجر في

(١) ابن عاشور ، الإمام محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التوير والتحرير ، ٤١ / ٣ ، الدار التونسية للنشر ، تونس ١٩٨٤ م

(٢) ابن حجر ، صحيح البخاري ، ٧٨ ، كتاب الأدب ، ٦٢ باب "هجرة وقول رسوله ﷺ (لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق

ثلاث ليال) حديث رقم ٦٠٧٧ ، ٦٠٧ / ١٠

(٣) الطبري ، جامع البيان ٦٣ / ٥ . وانظر الكاساني ، بدائع الصنائع ٤٩٤ / ٢ ، النووي ، المجموع شرح ييب ، ٤٤٥ / ١٦

(مرجع سابق)

غير مكان الخلوة الزوجية ، ولا يكون هجرا أمام الأطفال لأن ذلك يحدث في نفوسهم شرا وفسادا ، ولا أمام الغرباء حتى لا يذل الزوجة ويستثير كرامتها فتزداد نشوزا ؛ لأن المقصود هو علاج النشوز لا إذلال الزوجة ولا إفساد الأطفال ، وهذه نقطة مهمة يجب أن يلاحظها الأزواج. ويوافق الباحث رأي الإمام أبو حنيفة لأن أشد ما يكون الهجران على المرأة أن تهجر في المضجع ؛ وهذا يفيد كثيرا ؛ لأنه سرعان ما يجعل المرأة تعود للطاعة فلا يستفحل الأمر وهذا أيضا يدفع الزوج عن استعمال أسلوب الضرب ، والمرأة أشد ما تكون حرصا على ألا يستعمل معها هذا الأسلوب الذي جعله الله آخر وسيلة يلجأ إليها الزوج.

ولو وضعنا هذه الآية في إطارها العام من نظام الأسرة لفهمنا دلالاتها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية ، نلاحظ أن العلاقة الزوجية تبنى على المودة والرحمة والإحسان على ضوء ذلك ، ويرى الإمام ابن عاشور أن أمر الضرب هنا للإباحة ؛ لأنه روعي فيه عرف بعض القبائل ؛ فإذا كان الضرب مأذونا فيه للأزواج دون ولادة الأمور وكان سببه مجرد العصيان والكرهية دون الفاحشة - فلا جرم أنه أذن فيه لقوم لا يعدون صدورهم من الأزواج إضرارا ولا عارا ولا تشعر نساؤهم بمقدار غضبهم إلا بشيء من ذلك ، ويرى أن الإذن بالضرب لمراعاة أحوال دقيقة بين الزوجين ، فأذن للزوج بضرب امرأته ضرب إصلاح بقصد المعاشرة بينهما ؛ فإن تجاوز ما تقتضيه حالة نشوزها كان معتدي^(١).

وقد خاض الفقهاء كثيرا في موضوع الضرب وطريقته وعدده وأنه لا يكسر عظما ولا يجرح الجسم. عن عبد الله بن زمة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يضرب أحدكم امرأته جلد البعير ثم يجامعها آخر اليوم"^(٢) ، ووضح أن طريقة الضرب هذه لا تستقيم مع طبيعة العلاقة

(١) ابن عاشور ، التوير والتحرير ، ٤٣/٣

بين الرجل وزوجته ، ولنا في رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة لحديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : "ما ضرب رسول الله ﷺ شيئا قط بيده ولا امرأة ولا خادما إلا أن يجاهد في سبيل الله ، وما نيل منه شيء قط فينتقم من صاحبه إلا أن ينتهك من محارم الله فينتقم لله جل جلاله"^(١) فالأسرة في الإسلام لا مجال فيها للقهر والتسلط وأن لكل من الزوجين الحق في مفارقة الآخر إذا لم يرغب في البقاء مع الكراهية ، فللزواج حق الطلاق وللمرأة أيضا حق الخلع وذلك برد ما أخذت من مهر أو دونه بالتراضي بين الزوجين ، إذن لا يمكن أن يكون الضرب بمعنى اللطم والألم الجسدي والنفسي ، إذ لا تقوى عوامل الرغبة في البقاء في الأسرة والمحافظة عليها. والشريعة نفسها كما ذكر ابن القيم (مبتغاها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها ، فكل مسألة خرجت من العدالة إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل)^(٢).

وخلاصة ما أوردنا وبالرجوع للقرآن الكريم في قصة سيدنا أيوب قال تعالى ﴿ وَخُذْ بِذِكْرِكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَقِمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾^(٣) فقد أورد الشعراوي في تفسيره (أن الضغث هو الحزمة من الحشيش يكون فيها مائة عود ويضربها ضربة واحدة فكانه ضربها مائة ضربة ، فالمرأة عندما تجد الضرب مشوبا بحنان الضارب فهي تطيع من

(١) ابن حجر ، صحيح البخاري ، ٧٦ - كتاب النكاح ، ٩٣ باب ما يكره من ضرب النساء وقوله تعالى ﴿ واضربوهن ﴾ أي ضرب غير مبرح ، حديث رقم ٥٢٠٤ ، ٢١٣/٩ .
(٢) ابن القيم ، الحافظ أبي عبد الله بن القيم الجوزي ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، ١٤/٣ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
(٣) سورة ص ، الآية (٤٤) .

نفسها ، والله لا يشرع حكماً تأباه العواطف ، فالمسألة ليست إذلالاً بل إصلاحاً وتقويماً^(١). وأورد الإمام الطبري في تفسيره تأويل ابن عباس رضي الله عنه للضرب حيث قال : (إن الضرب غير المبرح يمكن أن يكون مسا بعود الآراك)^(٢). ولكن الإمام الغزالي يرى (أنه للزوج بصفة عامة أن يؤدب زوجته على المعاصي التي لا حد فيها كمقابلة غير المحارم والخروج دون إذن وعصيان أوامر الزوج وتبذير ماله وإن كانت مسلمة على ترك الفرائض والصوم)^(٣). ووضح أن الإمام الغزالي بنى رأيه هذا على قوامة الرجل على المرأة أي هو قائم على أمرها كما ذكر القرآن ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ.. الآية﴾ واختلف الفقهاء في (الواو) في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوا هُمْ فَإِنْ أَطَعَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً﴾ هل هي للترتيب أم لمطلق الجمع ، فالإمام مالك وأبو حنيفة يريان أن الواو للترتيب ، أي : أن الضرب لا يكون لأول معصية ، وإنما لتكرار المعصية والإصرار عليها ، لأن المطلوب هو الزجر عن المعصية في المستقبل فيبدأ بالأسهل فالأسهل ، أما الإمام الشافعي وأحمد فيريان أنه من حق الزوج ضرب زوجته سواء تكررت المعصية أو لم تتكرر وسواء سبق الضرب وعظ وهجر أم لم

(١) الشعراوي ، الشيخ محمد متولي الشعراوي ، تفسير الشعراوي ، ١٥٠٣/١ ، المكتبة التوفيقية ، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة (بدون تاريخ طبعة).

(٢) الطبري ، جامع البيان في تفسير آي القرآن ، ٤٠ / ٤ - ٤٤ (مرجع سابق)

(٣) الغزالي ، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ٢٤٦ / ٤ / مكتبة الإيمان ، المنصورة ، أمام جامعة الأزهر ، ١٩٨٧م

يسبق ، أي أن الواو جاءت لمطلق الجمع وليس الترتيب^(١).

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة هو الراجح ، وذلك لأن الشريعة الإسلامية جاءت موافقة للطبيعة البشرية ، فلا يليق بطبيعة المرأة أن يستعمل معها وسيلة الضرب هذه ؛ التي إذا تركت مطلقة للرجل فيمكن أن يستعملها متى شاء وكيف شاء ، لكن المولى عز وجل جعلها وسيلة للعلاج عند الضرورة ، ثم أنه لا يكون هنالك فائدة من ذكر الوعظ والهجر في الآية إن لم يستعملها الزوج. ولنا أسوة حسنة في أخلاق النبي ﷺ وطريقة هجره لزوجاته عندما طالبنه بالاستكثار من النفقة ؛ فقد صبر على موقف أزواجه وإصرارهن على سؤاله ، وأخذ يعالج الأمر بالرفق واللين ويذكرهن بفضلهن وخيرهن بالصبر على شظف العيش كما جاء في سورة الأحزاب ، قال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبَّتَهَا فَتَعَالَيْنَا أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ وَلَئِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ ٢١ ﴾^(٢). لذا ينبغي على كل من الزوجين بذل الجهد في محاولة الإصلاح مع تذكر الجوانب الطيبة عند صاحبه وغيض الطرف عن الجوانب السلبية ، وهذا يعني التسامح البالغ حتى لا تفسد الحياة الزوجية.

وقال تعالى في عجز آية النشوز السابقة ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ۝ ٢١ ﴾ ومعنى الآية أنه إذا رجع النساء عن النشوز إلى الطاعة وانقدن لما أوجبه الله عليهن نحوكم أيها الرجال وأطعنكم فلا تلتمسوا طريقا لإيذاهن والتعدي عليهن ،

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٣٤٣/٢ ، الخطاب ، أبي بكر عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، ١٦/٤ ن دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، النووي ، المجموع ، ٤٧/٢ ، ابن قدامة ، المغني ، ٦٠/٨ (مراجع سابقة).

(٢) سورة الأحزاب ، الآيات (٢٨ - ٢٩)

أي فلا تعذبونهن بأي طريق من طرق الظلم كأن تؤذوهن بالسنتكم أو بأيديكم أو بغير ذلك ، بل اجعلوا ما كان منهن كأنه لم يكن وحاولوا التقرب إليهن بألوان المودة والرحمة. وفي قوله إن الله كان عليا كبيرا أي هو أعلى منكم وأكبر وهو وليهن ينتقم ممن ظلمهن وبغى عليهن - يعني احذروا مخالفة أمره فإن قدرته سبحانه عليكم أعظم من قدرتكم على نسائكم - فالجملة الكريمة تذييل قصد به حث الأزواج على قبول توبة النساء ، وتحذيرهم من ظلمهن^(١).

ثم إذا تفاقم الأمر وتجاوز المراحل الثلاث وتطلب دخول الغير لإزالة الشقاق بالإصلاح أو بالطلاق فإنه تأتي مرحلة رابعة ، وهي : بعث الحكمين العدلين ، ويندب أن يكونا من أقارب الزوجة والزوج ؛ لأنهما أدرى بحالهما وأكثر الناس حرصا على إصلاحهما ؛ ليجتمعا وينظرا في أمرهما ويفعلا ما فيه المصلحة ، إن رأيا التوفيق وفقا ، وإن رأيا التفريق فرقا ، فإذا كانت النوايا سليمة ، والقلوب ناصحة بورك في وساطتهما ، وأوقع الله بطيب نفسهما وحسن سعيهما الوفاق والألفة بين الزوجين ، وما شرعه الله إنما جاء وفق الحكمة والمصلحة لأنه من حكيم خبير ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾^(٢)

ويلاحظ أن الشرع تدرج في الإصلاح حتى لا يقع الطلاق ؛ ولأن من مقاصد الشريعة المحافظة على النسل ، وأن يترعرع الأطفال في جو أسري ويتشربون من الأخلاق النبوية والقرآنية.

(١) لشعراوي ، تفسير الشعراوي ، ١/ ١٥٠٥

(٢) سورة النساء ، الآية (٣٥)

ومن مسقطات النفقة أيضا :

(٢) أن يكون العقد فاسدا :

وذلك لأن من شروط وجوب النفقة أن يكون الزواج صحيحا ، والعقد الفاسد كما لو عقد على امرأة ثم تبين أنها أخته رضاعا أو كنتكاح الشغار ؛ لأنه نهى النبي ﷺ عن زواج الشغار - والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق. (٣) عدم سفر الزوجة مع زوجها أو الانتقال معه إلى بلد اضطرته ظروف عمله إلى الانتقال إليه :

وذلك واضح ؛ لأنه يفوت عليه الكثير من حقوقه عليها ، ولا تصير الزوجة محبوسة ، وفيه إضرار بمصالحه وكما هو معروف أن هذا الزواج أسر كما جاء في حديث النبي ﷺ في حجة الوداع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : "استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عوان عندكم - أي أسيرات - أخذتموهن بإذن الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن حق ولهن حق ، ومن حقكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحد ، ولا يعصينكم في معروف. فإذا فعلن ذلك فلهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف" (١).

ومن الأمور الأخرى التي اتفق عليها الفقهاء وتؤدي إلى إسقاط النفقة ؛ إذا خرجت الزوجة دون إذن الزوج ، أو سافرت في حاجة نفسها ولو لنزهة أو تجارة دون إذن أو صامت تطوعاً دون إذن ، أو تطوعت بحج أو عمرة أو بالحبس ولو ظلما ، لكن يرى ، الباحث أن هذه المسقطات ليس لها دليل شرعي ، وبناءً على حكمة مشروعية النفقة ، المرأة محبوسة على الزوج بمقتضى عقد الزواج ممنوعة من الخروج من بيت الزوجية إلا بإذن منه للإكتساب ،

(١) الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ، حديث رقم ١١٦٣ ، ٤٦٧/٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ طبعة.

فكان عليه أن ينفق عليها وعلى كفايتها ، ونلاحظ أن الفقهاء عموماً كل ما سبق بعدم الإذن واعتبروه نشوزاً وخروجاً عن الطاعة التي وردت في آية النشوز الذي يفوت على الزوج الكثير من حقوقه عليها ، يقول محمد أبو زهرة (أنه إذا فوتت المرأة على الرجل حق الاحتباس الشرعي بغير حق فلا نفقة لها وتعد ناشزة ، ولأن الاحتباس الموجب للنفقة هو الذي يمكن معه استيفاء أحكام الزواج ونفقة الزوج)^(١).

امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته :

ثبت بالأدلة الشرعية أن على الزوج أن ينفق على زوجته ، ولكن الزوج قد يمتنع أحياناً عن الإنفاق مع توقُّر أسباب النفقة وشروطها التي أشرنا إليها سابقاً ، فهل يكون عدم الإنفاق سبباً لطلب التفريق أو بمعنى آخر هل يجوز لها أن تطلب التفريق؟ وما نوع الفرقة التي تقع في هذه الحالة؟.

اختلف الفقهاء في هذه الحالة - فعلماء الحنفية يرون عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق فإذا امتنع الزوج عن الإنفاق وهو في حالة اليسر لم يفرق بينهما ، بل يوكل الأمر إلى القاضي ويتدرج معه إلى أن يأخذ من ماله أو يجبسه حتى ينفق عليها ولا يلجأ إلى الطلاق ويمكن أن تستدين عليه ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٢) وذكر الإمام الجصاص في تفسير هذه الآية (أنه إذا لم يقدر على الإنفاق في هذه الحالة ، وإذا لم يكلف بالإنفاق في هذه الحالة لم يجز التفريق بينه وبين زوجته لعجزه عن نفقتها ، وأن الله لم يكلفه ما لا يطيق)^(٣).

(١) أبو زهرة ، محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، ص ٣٠١

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٨٠)

(٣) الجصاص ، أحكام القرآن ، ٤٦٣/٣

وجاء في زاد المعاد لابن القيم أنه إذا لم يكلفه الله تعالى النفقة في هذه الحال ، فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يَأْثِمْ بتركه فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين زوجته ، وأورد أن الصحابة فيهم المعسر والموسر فما مكن الرسول امرأة قط من الفسخ بإعسار زوجها ولا أعلمها أن الفسخ حق لها^(١).

أما جمهور الفقهاء (مالكية وشافعية وحنابلة) فذهبوا إلى جواز التفريق لعجزه عن الإنفاق واستدلوا بقوله تعالى : ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ أي أن إمساك الزوجة مع ترك الإنفاق ليس إمساكاً بمعروف فيتعين التسريح ، وكذلك استدلوا بقوله تعالى : ﴿وَلَا تُشْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّعَمَلِكُمْ﴾^(٢). وقال الإمام الشافعي (فلما كان من حقها عليه أن يعولها ، ومن حقه أن يستمتع بها ، فاحتمل إذا لم يجد ما ينفق عليها أن تخير المرأة بين المقام معه وفراقه فإن اختارت فراقه فهي فرقة بلا طلاق). وعلل الحنابلة كما جاء في المغني لابن قدامة (أنه إذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوطء والضرر فيه أقل من ضرر عدم الإنفاق ، لأن العجز عن الوطء فقد لذة وشهوة ويبقى البدن بدونها ، فلأن يثبت الفسخ بالعجز عن النفقة التي لا يقوم البدن إلا بها أولى)^(٣).

ويتضح من آراء الفقهاء أن عملية التفريق هذه ليست قطعية بل هي اجتهادية وإذا طرحت على ضوء أصول الشريعة ومقاصدها فمن أصول الشريعة دفع الضرر عن المضرور إذ

(١) ابن القيم ، زاد المعاد ، ١٥٤/٤ - ١٥٥

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٣١)

(٣) ابن رشد ، أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ٨٣/٢ ، دار الجليل ، بيروت ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م وانظر الشافعي ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، الأم ، ٩١/٥ دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٤ هـ / ١٩٩٠ م ، وانظر النووي ، المجموع شرح المهذب ، ٢٦٧/١٨ (مرجع سابق) ، وابن قدامة ، المغني ، ٥٧٤/٣ (مرجع سابق)

(لا ضرر ولا ضرار) ، كما أن من مقاصد الشريعة الترغيب في النكاح لتكثير النسل وإبقاء الرابطة الزوجية ، لذا يمكن القول أن التفريق لعدم الإنفاق رخصة للزوجة وليس واجبا عليها ولكن من المستحسن شرعا أن تصبر الزوجة على إعمار الزوج وتقف بجانبه وتواسيه وتعاونه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا تطبيقا للمودة والرحمة التي وردت في الآية ؛ فمن الرحمة أن ترفق الزوجة على زوجها لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ والأمر في الآية للدائن أن يمهل المدين إلى وقت يسره ، فمن باب أولى أن تمهل الزوجة زوجها وتنتظر زوجها إلى ميسرته ؛ وليست من الرحمة والمودة أن تضغط عليه وتزيده ألما إلى ألمه وهي أولى الناس بالصبر والوقوف إلى جانبه ساعات الشدة.

والمرأة في مجتمعا السوداني لم تخرج للعمل إلا بدافع مساعدة زوجها وأفراد أسرته في توفير متطلبات الحياة ، فإذا توفر لديها وسيلة المساعدة وأصرت على مطالبته مع عسره فربما يعزى هذا لأسباب أخرى ، أما إذا لم تستطع الصبر على حال الزوج وعجزه عن الإنفاق عليها فلها أن ترفع أمرها للقاضي.

ويرى د. عبد الكريم زيدان في كتابه المفصل في أحكام المرأة - أن في حالة رفع المرأة أمرها للقاضي دليل على عدم قدرتها على الصبر وعلى تضررها ؛ والضرر يزال ، ولا يجوز أن نطلب من المرأة الصبر على تحمل الضرر على وجه الإلزام ؛ لأن النفوس ليست واحدة ؛ والنساء لسن في مستوى واحد من الصبر والمواساة لأزواجهن في حالة الفقر^(١).

وفي حالة اختيار رفع المرأة الأمر إلى القضاء لا بد أن يفرق القاضي بين عدم إنفاق الزوج على زوجته هل عجزا أم تعنتا ومماثلة وإضرارها بالزوجة بالرغم من قدرته على

(١) د. زيدان ، عبد الكريم زيدان ، الفصل في أحكام النساء ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ،

الإنفاق ، والمعتمد في مذهب المالكية وهو ما عليه القانون السوداني إذا ثبت عجز الزوج عن الإنفاق بالإقرار أو البينة ، وطلبت الزوجة التفريق يمهله القاضي مدة مناسبة فإن أنفق فيها وإن ظل ممتنعا طلق عليه القاضي طلاق رجعية. أما الشافعية والحنابلة فعدوا هذا التفريق فسخا لا طلاق فيه ؛ لأنه لا يقع بلسان الزوج ولا بأمره بل بحكم القاضي ، فلا يجوز أن يحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها الرجل إذا استأنفا الحياة الزوجية ، والرجعة هنا لا تثبت بإرادة الزوج ، بل إنها لا تتم إلا بزوال السبب الذي أوجب التفريق ، فلا بد من ثبوت استعداده لأداء النفقة في الحال ، ولا يكفي أن يقول أنه مستعد لأدائها بل لا بد أن يدفعها وإلا يحكم بصحة الرجعة ، وهذا ما اتفق عليه جمهور العلماء في طريقة الرجعة^(١).

أما الذي لم ينفق للإضرار والتعنت بدافع من البخل أو الضرر ؛ فهذا النوع كثير في المحاكم حيث تتقدم النساء لطلب التفريق ؛ لأن هؤلاء الزوجات يرين أن فراق الزوج أولى من معاشرته ، وهذا أمر يصعب الحكم عليه أو إبداء رأي فيه وإنما هو متروك للزوجة وتقديرها الشخصي ، لأنه ليس من السهولة على المرأة أن تهدم بيت الزوجية هذا وتشرد أطفالها ما لم يكن هنالك سبب قوي وأحيانا ربما كان أساس بنيان الأسرة هشاً لذا لا يطبق أي منهما أن يضحي في استمرار الحياة الزوجية.

النفقة وعمل الزوجة :

إذا كانت المرأة محترفة في عملها الذي يشغلها عن القيام بما تتطلبه الحياة الزوجية ، وزوجها غير راضٍ بذلك ونهاها فلم تمثل سقطت نفقتها ؛ لأنها تعتبر ناشزة وخارجة عن طاعته ، وذلك لأن سبب النفقة - كما أسلفنا - هو احتباس الزوجة احتباساً كاملاً لمنفعة الزوج وقيامها بما عليها من واجبات ، لكن إذا رضي بعملها كانت لها النفقة لرضاه

(١) الدرديري ، الشرح الكبير ، ٥١٨/٢ ، الشرييني ، مغني المحتاج ، ٢٠١/٧ ، ابن قدامة ، المغني ٥٧٥/٧

بالاحتباس الناقص . وجاء في قانون الأحوال السوداني (لا نفقة لزوج في حالة عملها خارج المنزل دون موافقة زوجها ما لم يكن متعسفا في منعها من العمل)^(١) .
وقد فرض هذا العصر على المرأة أن تعمل بما يتلاءم مع العلم الذي حصلت عليه ،
ومن ثم فقد غلب على التطبيق القضائي في معظم بلاد المسلمين إلى عدم إسقاط النفقة بسبب
اشتغال الزوجة .

ويحق للزوجة أن تخرج لأداء عملها المشروع في الأحوال التالية :

١ / إذا اشترطت الزوجة عليه في عقد زواجها بقاءها في العمل وحققها في أن تعمل ورضي
بذلك .

٢ / إذا تزوجها علما بعملها قبل الزواج ، وكان راضيا بأن تستمر في هذا العمل بعد
الزواج .

٣ / إذا عملت الزوجة بعد الدخول بها ورضي الزوج صراحة أو ضمنا .

ولا يجوز للزوج بعد ذلك منع زوجته من الخروج لعملها وإذا خرجت لا تعتبر ناشزة
ولا تسقط نفقتها^(٢) . ولكن خروج المرأة للعمل مشروط بشرطين هما :

- ألا تسيء استعمال حق الخروج للعمل المشروع فإذا أساءت استعماله وتمادت في كثرة
الخروج ، وتهاونت في شئون الزوجية ، كان للزوج أن يطالبها بالامتناع عن العمل ، وأن
تلتزم بالضوابط الشرعية من حشمة وسلوك حسن .

(١) قانون الأحوال الشخصية السوداني ، ١٩٩٣ م ، آثار الزواج ، نفقة الزوجة ، ص ٤٠

(٢) النجار ، د. إبراهيم عبد الهادي النجار ، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية ، ص ١١١ ، بحث مقدم للحصول على
درجة الدكتوراة في الشريعة الإسلامية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، سوق البتراء ، عمارة الحجيري ، عمان ،

الأردن ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

- ألا يطرأ على الأسرة ما يجعل استمرارها في العمل منافيا لمصالحها سواء كان هذا الطارئ من الزوج أو الأولاد أو الزوجة نفسها ، كأن يستدعي العمل سهرها خارج البيت أو يضعفها ونحو ذلك.

إن خروج المرأة للعمل اقتضته الظروف الاقتصادية ، والزوج يعلم أنها تمكث لوقت طويل خارج المنزل ؛ لكن المشكلة تكمن في عدم الإيفاء بالشرطين السابقين ، وهذا يؤدي إلى نتيجة عكسية وهو انشغال الزوج والزوجة ، ويؤدي إلى إهمال الأبناء ومراقبتهم في التربية ، وربما تتمسك بعض النساء بالعمل ولو حاول الزوج منعها من العمل حفاظا على الأسرة والأبناء ، وربما فضلت الانفصال عن الزوج من ترك العمل ، متناسية الأساس الذي تقوم عليه الأسرة من المودة والرحمة التي تحل المعضلات التي تمر بها الأسرة ، فيجب على المرأة أن تحرص على تحقيق الهدف الأول لرسالتها داخل الأسرة من تربية للأبناء وحسن التبعل للزوج ، وهذا الأمر هو الذي يضمن الاستقرار لها ولأسرتها.

وعمل المرأة وضوابطه وتبعاته ومشاكله كثيرة جدا في مجتمعنا اليوم ولا يسع المجال للاسترسال فيه لكن أود أن أشير فقط إلى أن قيام الزوجة بشراء مستلزماتها الخاصة بها أو بأولادها وزوجها لها بذلك صدقة لأن النفقة ليست بواجبة عليها ، وما يدل على ذلك حديث النبي ﷺ ، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : "جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت : يا نبي الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق به ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم ، فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم".^١ فالشاهد في الحديث أنه إذا كان للمرأة مال

(١) البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، ٧١/٤ ، صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة ، ٨/٣

وأرادت أن تتصدق منه فالأحق بهذه الصدقة زوجها وأولادها إذا كانوا في حاجة لها ، ولا شك أنها تؤجر على ذلك. أما إذا كان للمرأة عمل تتكسب منه وقامت بتوفير جزء من مستلزمات الأسرة التي قد تكون حاجية أو تحسينية كذلك حاجاتها الشخصية مع يسر الزوج ومقدرته ، فهذه المشاركة لا بأس بها لأنها تعتبر تنازلاً عن حقها عليه مقابل الزمن الذي تعمل فيه وهذا الزمن يعتبر زمن الزواج.

نفقة المطلقات :

لقد أوضحنا سابقاً تفصيل نفقة الزوج على زوجته في حالة استمرار الحياة الزوجية ، وكذلك نفقتها إذا كانت تعمل خارج البيت ، لكن هنالك حالات تحدث فيها الفرقة بين الزوجين في حالة الوفاة أو حالات الطلاق المختلفة ، فأود أن أشير إلى الأخيرة هذه لأنها مهمة جداً ، وقد حدث من جراء هذا الفراق الكثير من المشاكل ؛ فمعظم حالات الشكاوى في المحاكم تأتي من عدم الإنفاق بعد الطلاق ، وقد حصر الفقهاء هذه الحالات في الآتي :

١/ النفقة على غير المدخول بها :

قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَهُنَّ مَسْرُوحُهُنَّ سَرَاجًا جَمِيلًا ۝١١﴾ ^(١) أجمع أهل العلم^٢ على أن غير المدخول بها تبين بطلقة واحدة ولا يمكن لمطلقها رجعتها ؛ وذلك لأن الرجعة إنما تكون في العدة ، ولا عدة قبل الدخول ولا نفقة عليها ؛ لأن الزوج لا ينتفع منها

(١) سورة الأحزاب ، الآية (٤٩)

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ٢٦/٢ ، الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٤١١/٢ ، البهوتي ، الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، الروض المربع شرح زاد المستفيع ، ٤٧٦/٥ ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (بدون)

بشئ ، لكن لابد أن أشير إلى سماحة الإسلام في إعطائها حق المتعة تخفيفاً عليها من آثار الطلاق قبل الدخول ، وللأسف نجد هذا الأمر في مجتمعنا يأخذ أبعاداً ، والمتعة هذه نجد الرجال أحياناً يتغافلون عنها للمطلقات عموماً وقد قال تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) وهذا أمر يستحق البحث فيه حتى نطبق شريعتنا التي تساعد أحكامها على الاستقرار النفسي والمجتمعي .

ب/ نفقة العدة من الطلاق الرجعي :

أما بالنسبة للمطلقة الرجعية فنفتقها كالزوجة سواء ، إلا فيما يعود بنظافتها وطبيها ، ولا خلاف بين الفقهاء أن الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح ولا يزيل الحل ؛ فتبقى مدة العدة بحكم الزوجية وللزوجة ما لغيرها من الزوجات اللاتي لم يقع عليهن أي طلاق ؛ ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنُؤَلِّهُنَّ أَمْوَالَهُنَّ ﴾ (٢) فإن كانت حاملاً فلها النفقة تأخذها كل يوم قبل الوضع ولأجل الحمل ولها أجره الرضاع إن كانت مرضعاً ، ولها الكسوة والسكن كذلك ، وإن لم تكن حاملاً فلا شيء لها وذلك لما جاء عن فاطمة بنت قيس قالت : أتيت النبي ﷺ فقلت إن زوجي فلان أرسل إليّ بالطلاق ، وأنني سألت أهله النفقة والسكن فأبوا علي ، قالوا يا رسول الله إنه أرسل إليها بثلاث تطليقات ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : "إنما النفقة والسكن للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة" وفي رواية "إنما النفقة والسكن للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكن" وفي رواية مسلم فطلقني البتة* (١).

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٤١)

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٢٨)

* البتة : المراد هنا ثلاث تطليقات

ج/ نفقة العدة من الطلاق البائن والمعتدة حامل:

أجمع الفقهاء أنه تجب النفقة بجميع أنواعها للحامل في عدتها من طلاق بائن بينونة صغرى (وهي المطلقة التي أكملت عدتها ثلاثة أشهر) لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾⁽²⁾ ولأن الحمل ولده فيلزمه الإنفاق عليه ولا يمكنه ذلك إلا بالإنفاق عليها.

د/ نفقة العدة من الطلاق البائن بينونة كبرى والمعتدة حائل (غير حامل):

القول الراجح أنه لا نفقة لها لحديث فاطمة بنت قيس السابق ؛ وهو صريح في دلالة ويعتبر مخصصا لعموم آيات الإنفاق والسكن للمعتدات ، والسنة كما معروف تكون مقيدة لمطلق القرآن.

هـ/ نفقة عدة الوفاة:

الراجح أنه لا نفقة لمعتدة الوفاة إن كانت حائلا ، لأن النكاح قد زال بالموت ، وأموال الزوج بموته قد انتقلت إلى الورثة ، ولكن إذا كانت حاملا تكون نفقة الحمل من نصيبه في ميراثه ، أما إذا لم يترك المتوفي مالا فلا نفقة لحمل ؛ لأنه لا يمكن إيجاب النفقة في أموال الورثة ، أما بالنسبة لسكنى المعتدة بعد الوفاة ؛ فالراجح وجوب السكنى لها في بيتها الذي كانت تسكنه يوم وفاة زوجها ، إذا كان هذا البيت ملكا لزوجها المتوفي.

إسقاط المرأة حقها في النفقة:

يمكن للمرأة أن تسقط هذا الحق الذي أعطاها الله سبحانه وتعالى ، كما جاء في قوله

(¹) النووي ، صحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ، ١٩٦/٤

(²) سورة البقرة ، الآية (٢٢٨)

تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ١٢٨ ﴾^(١) روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا. قال : "هي المرأة تكون عند الرجل ولا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج غيرها فتقول له : أمسكني ولا تطلقني ، ثم تزوج غيري فأنت في حل من النفقة علي والقسمة لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾"^(٢).

وذهب المفسرون إلى أن المرأة إذا علمت من زوجها استعلاء بنفقة ، وانصرافا منها إلى غيرها وذلك لدمامتها أو كبر سنهما أو سوء خلقها ، فلا حرج أن تتنازل له عن يومها أو تضع عنه بعض الواجب لها من حقها عليه ولتتمسك بالعقد الذي بينهما ، فهذا ما أشارت إليه الآية ، (والصلح خير) أي الصلح خير من الفراق ، كما حدث لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ عندما خشيت أن يطلقها رسول الله ﷺ فقالت : لا تطلقني على نسائك ولا تقسم لي ففعل. والنساء عموما حريصات على حقوقهن من أزواجهن والشح والبخل على ضرائرهن ، ولذلك حثت الآيات على المعنى في الصلح الذي هو خير ، ولو أدى إلى التنازل عن بعض الأرباح مادية كانت أو أدبية ، وذلك بالرغم من الطبيعة البشرية التي جبلت على الشح ، ولكن قد ترى الزوجة الانصراف من هذه الطبيعة في سبيل الصلح الذي هو خير دائما ، وقد ذيلت الآية بتذكيرنا بالتقوى التي هي زمام الأمر كله ، أي أن تحسنوا أيها الرجال

(١) سورة النساء ، الآية (١٢٨)

(٢) لبخاري ، صحيح البخاري ، ١٦٧ كتاب النكاح ، ٩٦ ، باب إن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا ، حديث رقم

٥٢٠٦ ، ١٨٧/٦ .

في أفعالكم إلى نساكنكم إذا كرهتم منهن شيئا بالصبر عليهن وإيتائهن حقوقهن وعشرتهن بالمعروف. يقول الإمام الغزالي في كتابة إحياء علوم الدين (اعلم أنه ليس حسن الخلق معها كف الأذى عنها ، بل احتمال الأذى منها ، والحلم عند طيشها وغضبها ، اقتداء برسول الله ﷺ فقد كانت أزواجه يراجعنه الكلام وتهجره الواحدة منهن يوما إلى الليل)^(١) ولكن إذا تنازلت المرأة برضاها عن شيء من حقها كأن لا تطالبه بنصيبها في النفقة أو المبيت الليلي فلا شيء فيه كما ورد في حديث سودة بنت زمعة السابق. وبناء على ذلك فقد ظهرت أخيرا في مجتمعاتنا المسلمة أنواعا من الأنكحة كزواج المسيار ، وهذه التسمية لأن في هذا الزواج يسير الرجل إلى زوجته أياما متفرقة ولا يستقر عندها طويلا ، وكما أورد الشعراوي (أنه لا شيء فيه وهو حلال متى ما استوفى الأركان والشروط اللازمة لصحة الزواج من إيجاب وقبول وإعلان وصدق وولي ، فالعبرة بالمسميات والمضامين والقرب والبعد من شرع الله تعالى وهدى رسوله ﷺ)^(٢).

وقيل أن هذا الزواج له أصل في كتب الفقه وكانوا يسمونه قديما بزواج النهاريات أو الليليات ولكل عصر مسمياته ، وقد رخصت فيه بعض طوائف أهل العلم وكرهته أخرى . ويرى الباحث أن في هذا النوع من الزواج حلولا للشباب وعزوفهم عن الزواج بسبب ضيق الإمكانيات وفيه أيضا مشاركة من المرأة بتنازلها عن حقها في النفقة.

(١) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ٢٤٨/٤ ، مرجع سابق.

(٢) الشعراوي ، الشيخ محمد متولي الشعراوي ، أحكام الزواج والطلاق والخلع ، ص ١٤ ، المكتبة التوفيقية ، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة ، (بدون تاريخ).

الخاتمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وفي خاتمة هذا البحث لا بد أن أشير إلى أن الزواج آية من آيات الله سبحانه وتعالى التي تستحق التفكير فيها وبدلالاتها ومعانيها.

وقد أكرم الإسلام المرأة بهذا الزواج الشرعي الذي أبطل به جميع الأنكحة التي كانت في الجاهلية ، ووضع له الشروط والضوابط ، لكي تعيش الأسرة في استقرار وتنهأ في ظل الحقوق والواجبات الشرعية التي فرضها الإسلام على الزوجين. وأن علاقة الزوجة بزوجها قائمة في الأصل على التعاون والمودة والرحمة.

وأن من مظاهر عناية الشريعة الإسلامية بالمرأة وحفظ حقوقها أن أوجب نفقتها على زوجها وهي زوجة وعلى ابنها وهي أم وعلى والدها وهي بنت. وحق نفقة الزوجة على زوجها شرعي وثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ، ومن حكم وجوب نفقة الرجل على زوجته هو احتباسها لمنفعته التي تتمثل في السكن الروحي والمودة والاستمتاع ونحوها من منافع.

والنفقة تشمل المأكل والمشرب والملبس والسكن والعلاج وكل مستلزمات الحياة. والنفقة لا تسقط بمضي الزمن ، ولا يحق للرجل إسقاطها إلا في حالات النشوز ، عدم السفر أو الانتقال معه حيث كان أو في حالة العقد الفاسد ، لأن هذه من شروط وجوب النفقة.

والمرأة إذا كانت عاملة لا تسقط نفقتها بخروجها للعمل الذي وافق عليه الزوج ، وأنها يمكن أن تساهم بقدر من راتبها في المساعدة في مستلزمات الأسرة. بالنسبة لتقدير النفقة فإنه يرجع إلى العرف ، وعلى حسب حال الزوجين. وإذا كانت المرأة ميسورة الحال فليس هنالك ما يمنع من أن تتنازل عن حقها في النفقة.

في حالة انفصال الزوجين سواء بالوفاء أو بالطلاق فإن النفقة تكون على حسب نوع الطلاق، رجعيا كان أو بائنا.

وفي ختام هذه الدراسة أوصي المرأة بأن تتعرف على حقوقها وواجباتها التي كفلها لها الشرع، وألا تنسى المرأة رسالتها الأولى في الاهتمام بتربية النشء في ظل مؤسسة الأسرة لمواجهة الافتراءات والادعاءات التي تحاك ضدها؛ في أن الإسلام، فلا بد إذن أن تلتفت المرأة لدورها الرسالي والاجتماعي والسياسي في دفع عملية التقدم في البلاد الإسلامية. أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.